**المحور الأول : مدخل للنظرية الاقتصادية الكلية(مفاهيم ومصطلحات)**

سوف نتعرض في هذا المحور للمفاهيم العامة في الاقتصاد الكلي والتي يمكن ان تسهم في فهم

القا رئ لمحتويات هذا المقياس وتتمثل أهم هذه المفاهيم في النظرية الاقتصادية والأدوات المستخدمة في النظرية الاقتصادية وسنتناول فيما يلي:

1. **علم الاقتصاد:**

إن علم الاقتصاد هو أحد العلوم الاجتماعية التي تهتم بدراسة سلوك الأفراد تجاه الاستخدام الأمثل للموارد النادرة، وهو ما يشار إليه في علم الاقتصاد ب"مشكلة الندرة )ممثلة في محدودية الموارد الاقتصادية مقابل الحاجات المحدودة(، الأمر الذي يتطلب إدارة كفؤة للموارد الاقتصادية لإشباع الحاجات المتعددة.

ينقسم علم الاقتصاد على مستوى شمولية التحليل إلى فرعين رئيسين بما يشمل الاقتصاد الكلي اولاقتصاد الجزئي[[1]](#footnote-1) .

1. **النظرية الاقتصادية**

النظرية الاقتصادية ماهي إلا محاولة فهم وتحليل مختلف الظواهر الاقتصادية الناجمة عن نشاطات الأعوان الاقتصاديون من أجل تفسيرها وتقديم الإجابة عنها وذلك بطريقة مبسطة وتجريدية بهدف تسهيل عملية اتخاذ القرار.

حيث يتم تقسيم هذه النظريات إلى مجموعتين وهما:

.1 **نظريات الاقتصاد الجزئي** (Les *Théories Micro*économique)

هي مجموعة من النظريات توضح سلوك الوحدات الاقتصادية المكونة للاقتصاد الوطني في

مجالات الاستهلاك والإنتاج والتوزيع، ففي مجال الاستهلاك توضح النظريات سلوك الوحدات الاستهلاكية

المستهلك( في تخصيص مواردها )دخلها( بين السلع والخدمات الاستهلاكية التي ترغب فيها والعوامل

المؤثرة في ذلك السلوك، وفي مجال الإنتاج تدرس النظريات السلوك الأمثل للوحدات الإنتاجية في

استخدام عناصر الإنتاج والعوامل الم ؤثرة في تكاليف الإنتاج للمؤسسة ال واحدة أو لمجموعة من

المؤسسات والعلاقة بين التكاليف والعرض، أما في مجال التوزيع فتدرس النظريات كيفية توزيع عوائد

عوامل الإنتاج على مستحقيها، كما تهتم هذه النظريات بالمبادئ التي تحكم سلوك المستهلكين )الطلب(

مع سلوك المنتجين )العرض( في أسواق السلع او لخدمات المنفردة.

**2.نظريات الاقتصاد الكلي** (Les *Théories Macro*économique)

يخصص الجزء الأكبر من نظريات الاقتصاد الكلي لمعالجة وتشخيص العوامل المؤثرة في استقرار

أو عدم استقرار الحالة الاقتصادية، لاقت ا رح السياسات الملائمة لتحقيق الاستخدام الكامل لعناصر الإنتاج، وخاصة عنصر العمل، دون ارتفا مستمر في المستول العام للأسعار )التضخم(، لذا سميت هذه

النظريات بنظريات الدخل والاستخدام والأسعار، وهي متخصصة في تحليل سلوك مجموع الوحدات

الفردية بشكل كلي في الاقتصاد الوطني في مجال الاستهلاك، الإنتاج، الاستثمار وتأثير السياسات

الحكومية المالية والنقدية عليها، أين تهتم نظريات الاقتصاد الكلي بتقلبات الناتج الكلي أو العرض الكلي

وتأثيرات الإنفاق الكلي أو الطلب الكلي .

فهذا التمييز بين النظريات )الجزئية والكلية( مردة هو أن ما يصلح لسلوك الوحدة الاقتصادية قد لا

يصلح بالنسبة لمجموعها، وهو ما يسمى بن "خدا التجميع".

ومثال ذلك هو "تناقص السلوك الادخاري" فزيادة المبلغ المدخر بالنسبة للفرد يزيد ثروته ورفاهيته

وامكانياته المادية المستقبلية ولكن ما يصلح بالنسبة للفرد في هذه الحالة لا يصلح بالنسبة لمجموعهم،

فزيادة الادخار الكلي يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الكلي وبالتالي تدهور الإنتاج وارتفا البطالة وانخفاض

الرفاهية على عكس النتيجة التي حصلت للفرد[[2]](#footnote-2).

1. . -1 عبله عبد الحميد بخاري، مبادئ الاقتصاد الكلي، 2010 ، ص،6. [↑](#footnote-ref-1)
2. نزار سعد الدين العيسي ) 4001 » مبادئ الاقتصاد الكلي : كيف يعمل الاقتصاد في النظرية والتطبيق « ، الدار

   . العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، ط 1، الأردن، ص: 22 [↑](#footnote-ref-2)